



مصحات آمنة لكنها باهظة التكاليف



المستشفيات الحكومية حاضنة للعدوى

العراقيين إلى البحث عن حلول مؤقتة سهلة، كتنسج أقراص "فيتامين سي" والزنك، وصولاً إلى قناني الأوكسجين الطبي، رغم ارتفاع أسعارها بثلاثة أو أربعة أضعاف، لاحتفاظ بها في منازلهم، لأنهم يؤمنون بأن هذا أكثر أماناً من الذهاب إلى المستشفيات الحكومية.

لعامة الناس لمعالجة مصابين بفايروس كورونا، داخل منازلهم، مشيراً إلى أن إنتاج المعمل تضاعف ليصل إلى 1500 عبوة في اليوم لتأمين حاجة المستشفيات العامة. وبسبب تفشي الفساد أيضاً في العراق، يصعب السيطرة على أسعار الأدوية والمعدات الطبية، ما دفع

فحوصات طبية لابنه حسام ذي الأعوام الخمسة، "تعبنا من مراجعة الأطباء وشراء أدوية، لكن ما باليد حيلة.. لا أدر أن أخطر وأذهب إلى مستشفى عام حتى لا نصاب بكورونا". ومن الصعب على الغالبية العظمى من العراقيين الذين يعيشون في فقر، ومع انتشار الوباء العالمي، تحمل نفقات مراجعات طبية وشراء أدوية.

انخفاض عدد مراجعي المستشفيات إلى حوالي 50 في المئة بعد جائحة كورونا بسبب الخوف من العدوى

دفعت هذه الظروف الاقتصادية الغالبية منهم إلى الاعتماد على صيادلة أو عيادات منزلية يديرها مرضون في تحديد ما يحتاجون من دواء.

ويؤكد صيدلي في أحد أحياء بغداد أن "90 في المئة من الناس يطلبون دواء لتهدئة الأم يشعرون بها، من دون مراجعة طبيب أو مستشفى".

ومع هذا القلق المتواصل في بلد لا يتوفر فيه، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، سوى 14 سرير علاج لكل عشرة آلاف نسمة، لجأت عائلات كثيرة إلى جلب مستلزمات، بينها عبوة أوكسجين طبي، إلى المنزل، لاستخدامها لمعالجة من يصاب من أفرادها بالفايروس بمساعدة كوادر طبية.

ويؤكد معاون مدير معمل التاجي للأوكسجين الطبي الكوسمي المهندس أحمد عبد مطلق أن "المعمل يزود بحوالي مئة قنينة أوكسجين في اليوم الواحد

كورونا ينعش المصحات الخاصة في العراق عزوف المرضى عن المستشفيات الحكومية خوفاً من عدوى الوباء

في محافظة واسط وكبرى مدنها الكوت حيث توجد تسعة مستشفيات حكومية خصص أحدها لرعاية المصابين بكورونا، انخفض عدد المرضى المصابين بأمراض مختلفة غير كورونا ممن يقصدون المستشفيات الحكومية، مقارنة بالفترة التي سبقت انتشار الفايروس.

ويقول نقيب الأطباء في المحافظة مهدي الشوبلي "انخفض عدد مراجعي المستشفيات إلى حوالي 50 في المئة بعد جائحة كورونا بسبب الخوف من العدوى". في المقابل هناك توافد متزايد وبشكل مضاعف للعلاج في القطاع الخاص.

وتوسعت الظاهرة لتشمل مرضى بحاجة لإجراء عمليات جراحية. ويقول طبيب يعمل في مستشفى الكرامة الحكومي في وسط مدينة الكوت طلب عدم كشف هويته، "انخفض عدد العمليات الجراحية التي نجريها في المستشفى من حوالي 400 خلال الربع الأول من العام الحالي، إلى 187 خلال الأشهر الثلاثة الماضية".

وأشار إلى أن الفارق ذهب نحو المستشفيات الخاصة، قائلاً "يقصد مئتا مريض يومياً المستشفيات الخاصة لإجراء عمليات جراحية".

في كركوك شمال بغداد، يذكر مدير مستشفى آزادي الطبيب كيوان أحمد، أن "المصابين بأمراض مزمنة مثل القلب والضغط والسكري ومن يحتاج لغسل الكلى، يعانون ضعفاً في المناعة، ولا يرجعون للمستشفيات العامة خوفاً من الفايروس".

ويقول أبوكرار (32 عاماً) وهو موظف حكومي ينتقل منذ أسابيع لإجراء

وباء كورونا الذي استشرى في كل بلدان العالم، لم يغب عن العراق أيضاً، وخوفاً من العدوى اختار العديد من المرضى العراقيين الذهاب إلى المستشفيات الخاصة والطب البديل رغم ضعف إمكانياتهم لاعتقادهم أن المستشفيات الحكومية أضحت حاضنة لهذا الفايروس المعدي.

الميزانية في إحدى أغنى دول العالم بالنفط.

وتصاعد القلق لدى الكثيرين بعد أن بلغ عدد الإصابات بالفايروس في العراق 126 ألفاً و704، بينها 4805 وفيات.

وتقول ميس (29 عاماً) التي سترزق بطفلهما الأول خلال الأسابيع القليلة المقبلة، فيما يجرهما الخوف من الفايروس من رعاية طبية شبه مجانية في مستشفى حكومي، "خوفاً من الإصابة بكورونا، سألنا عن مستشفى خاص تحدده لي الطبيبة".

ورغم تكاليف الإنجاب المرتفعة نسبياً في المستشفيات الخاصة والتي لا تقل عن مليون و750 ألف دينار (حوالي 1400 دولار) مقارنة بمبالغ رمزية في المستشفيات العامة،

تقول ميس، "كل صديقاتي أنجن في مستشفيات خاصة".

وتؤكد السيدة الخمسينية التي تملك خبرة في المجال لأكثر من عشرين عاماً، "الزيادة سببها الخوف من الإصابة بالمرض عند مراجعة المستشفيات".

وباتت المستشفيات الخاصة أيضاً لهذا السبب تنافس المستشفيات الحكومية التي تعاني أيضاً من نقص في البنية التحتية وضعف التدريب وقلة المخصصات المالية التي لا تتجاوز

2 في المئة من

الكوت (العراق) - تستقبل القابلة القانونية أم مريم أعداداً مضاعفة من الحوامل في مدينة الكوت جنوب بغداد، إذ أصبحت مقصداً للنساء الخائفات من زيارة المستشفيات الحكومية خوفاً من الإصابة بفايروس كورونا المستجد.

وتعرض أكثر من ثلاثة آلاف من الكوادر الطبية، أو "الجيش الأبيض" كما بات يعرف في عموم العراق، للإصابة بالفايروس، خلال جهودهم المتواصلة لإنقاذ المصابين بمرض كورونا.

وتقول أم مريم التي جهزت إحدى غرف منزلها بسرير طبي ومستلزمات لرعاية الحوامل ومساعدتهن على الوضع، "بسبب الخوف من كورونا، تضاعف عدد مراجعاتي من الحوامل من ثلاث إلى تسع وعشر في اليوم".

وتؤكد السيدة الخمسينية التي تملك خبرة في المجال لأكثر من عشرين عاماً، "الزيادة سببها الخوف من الإصابة بالمرض عند مراجعة المستشفيات".

وباتت المستشفيات الخاصة أيضاً لهذا السبب تنافس المستشفيات الحكومية التي تعاني أيضاً من نقص في البنية التحتية وضعف التدريب وقلة المخصصات المالية التي لا تتجاوز

2 في المئة من

بؤس وكآبة يخيمان على سكان طرابلس الغرب

بديل حصل عليه ميسورو الحال عبر حفر آبار منزلية (غير مرخصة في أغلب الأحيان)، أما أصحاب الدخل المحدود وضحايا الأزمة المالية التي تمر بها ليبيا مع شح السيولة وهبوط الدينار، فما لهم سوى انتظار حل جزري لمنظومة مياه تأتي من أقصى الجنوب (منظومة النهر الصناعي).

مصير قاتم لسكان من كانت تسمى عروس البحر مع كورونا وتكثف القمامة وانقطاع الكهرباء والمياه والوقود والأزمات المالية

مع اشتداد درجات الحرارة التي تفوق أحياناً الأربعين درجة خلال الصيف وانقطاع الكهرباء والمياه وتلوث الأجواء، بالإضافة إلى الحالة النفسية التي أعقبت الحرب، يُدفع سكان طرابلس عنوة إلى الخروج بحثاً عن متنفس، رغم الحظر الذي تفرضه الحكومة لمنع انتشار فايروس كورونا، وزاد هذا من خطر الوباء، فبعد أن كان معدل الحالات اليومي لا يتعدى الواحدة كل يومين؛ تبدل الحال، ووصل إلى أكثر من 150 حالة يومية أغلبها في طرابلس ذات الكثافة الأكبر، كما أن تردى وضع المؤسسات الصحية لا يُبني بفرج قريب.

لقد شغل فايروس كورونا كل العالم، ولكن في طرابلس هناك هموم أثقل وأشد وطأة، النزوح، الإلغام ومخلفات الحرب، وتكثف القمامة وانقطاع الكهرباء والمياه والوقود، مع أزمات مالية وشح السيولة النقدية، فإلى أين يفر سكان من كانت تسمى عروس البحر؟

بالاتقصاد في الاستهلاك والعدل في التوزيع، دون جدوى، الأمر الذي يزيد من ساعات القطع في طرابلس لتفوق 12 ساعة، وقد تلتهم اليوم كله، هذا خلاف الظلام التام الذي بات يحدث كل حين بسبب تكرار اقتحام مواطنين محطات التحكم وإعادة الكهرباء إلى مناطقهم بالقوة أثناء طرح الأحمال، بحسب رواية عضو مكتب الإعلام بالشركة محمود الرياني.

لقد اعتاد الطرابلسيون الأمر، ولجأ كثيرون لشراء المولدات، ولكن الأمر ليس بتلك البساطة، فالطاقة تحتاج وقوداً قد لا يتوفر، فسعر الوقود الليبي المدعم مع الإنفلات الأمني شجعاً على نشوء عصابات تقوم بتهرب الوقود خارج البلاد أو بيعه داخلها بأسعار تصل إلى 15 ضعف سعره الرسمي كما يحصل دائماً مع وقود الديزل، أما البنزين فهو أكثر توفراً مع انقطاعه كل حين.

ومن ناحية أخرى يحمل تخزين الوقود في المنازل مخاطرة تؤدي إلى كوارث، كما حدث مع "ع. إ. ع." التي وصلت نسبة الحروق في جسمها إلى 60 في المئة، وأُنقذت حياتها بأعجوبة بسبب حريق ناتج عن بنزين المولد، وفق حديثها.

ويبدو أن الأمر ليس سهلاً، فالمولدات ليست حلاً دائماً، وشكاوى السكان لم تات بنتيجة، ورغم نجاح عدة وفقات احتجاجية في الدفع لتعيين مجلس إدارة جديد لشركة الكهرباء، استهل المجلس أسبوعه الأول بتكرار الإطلام التام في المنطقتين الغربية والجنوبية ثلاث مرات خلال أربعة أيام، كما أن على سكان المدينة الالتفات لمشاكل أخرى قد تكون أكبر مثل المياه التي تنقطع عن المدينة بشكل متكرر بات يستوجب البحث عن

محيطها الإداري وتلويجها باستخدام القوة. ولقد هذا من فرص وجود أماكن لرمي القمامة التي استباحتها أكياسها الأرض وتكفل دخانها بملء كل ما تبقى من حيز.

مع حلول الصيف، يفتح ملف آخر، وينطلق موسم جديد لقطع الكهرباء من أجل تخفيف الضغط على الشبكة. فكتيرون يهيمون بالشركة بالعجز والتحيز، وهي أيضاً تشتكي قلة الحيلة وتناشد الجميع عبر منشوراتها

الطوارئ في منزلي، ولن يمنع شيء دخان الحرائق والمولدات من التسلسل رغم إقفال الأبواب والنوافذ".

قد لجأ سيفوا لشراء جهاز تنفس اصطناعي ووضعه في المنزل، وهذا كله لم يحل دون تفاقم الوضع واللجوء أحياناً للمستشفيات في حالات طوارئ. بدورها، تواجه شركة الخدمات العامة بطرابلس مشاكل متمثلة في قلة الإمكانيات وشح الوقود، فضلاً عن رفض أغلب المناطق إنشاء مكبات في

الانتشار غير المسبوق للقمامة. لقد تضاعفت أكوام الفضلات وصارت هضاباً تغزو مولاتها وحشرتها الشوارع نهاراً، وتلفها بسبب الدخان الكريه عند حرقها ليلاً.

ويستنكر محمد سيفوا، الذي تعاني زوجته وابنه من حساسية الصدر حرق القمامة من قبل بعض المواطنين، ويستغرب نظرة البعض في التخلص منها عبر نشرها في الجو، ويقول "عندما تنطلق مراسم الحرق المعتادة؛ تبدأ حالة

طرابلس - مع أن الحرب فيها انتهت، لازالت هالة قاتمة من البؤس والكآبة تخيم على أحيائها الواسعة وسكانها الذين يمثلون أكثر من ثلث البلاد.

ويقدر عدد نازحي طرابلس بنحو 300 ألف بعد أغلبهم. تختطف أوضاعهم من واحد إلى آخر، ففي حين استطاع علي الرجبي مثلًا العودة دون أن يفقد شيئاً في منزل أسرته بمنطقة السواني، سيضطر آخرون إلى الانتظار طويلاً، كما هو الحال مع سليمان سعيد الذي احترق منزله بطريق المطار، وسيحتاج قبل العودة لإنقاذ مبالغ ضخمة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تشهدها ليبيا منذ عام 2014.

وفي حين يشكر الرجبي من حافظوا على منزلهم أثناء الحرب، يواجه صالح عمارة مشكلة كبيرة في بيته الذي سُرق بالكامل بمنطقة وادي الربيع، ويقول مستغرباً "لقد هشموا ما لم يستطيعوا سرقة، ولا أدري لماذا كل هذا الخراب المتعمد".

مع هذا، يظل حال عمارة، الذي لم يلحق الدمار الكامل بمنزله ويمتلك منزلاً آخر، أفضل من غيره ممن دمرت بيوتهم ومحللاتهم ولا يملكون البديل أو القدرة على دفع إيجارات شهرية تصاعدت أسعارها، واضطر أغلب هؤلاء للإقامة مع أطفالهم في المدارس والمساجد ودور تحفيظ القرآن، وأجبرت أسر على الاقتراض لضمان مكان في بيوت الأقارب. يقول حسن، "جزء كبير من أطفالنا الخازنين يعانون من مشاكل نفسية وتبول لا إرادي بسبب الظروف التي يمرون بها، ونحن نعمل على معالجة ذلك عبر أخصائيين نفسيين ونشطاء مدنيين".

وبعيداً عن أزمة النزوح، هناك أدنى آخر طال كل أحياء طرابلس يمثل في



قمامة خانقة